

معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية

أ. الأخضر بن عمر
جامعة الوادي، الجزائر
Lakhdar_ben82@yahoo.fr

د. محمد حمشاوي
جامعة الجزائر 3.
Mhachmaoui@yahoo.fr

Obstacles Arab agricultural exports access to foreign markets

Dr: HACHEMAOUI Mohamed & Prof: BENAMOR Lakhdar
University of ALGER3 & University of EL-OUED; Algeria

Received: 17 June 2015

Accepted: 08 Oct 2015

Published: 30 Dec 2015

ملخص:

تعتبر الصادرات الزراعية أحد المؤشرات الهامة الدالة على حركية التجارة الخارجية في المنتجات الزراعية لأي دولة، لذا فإن الاهتمام بها وجعلها ضمن أولويات إستراتيجية التنمية الزراعية الشاملة يعد أمرا ضروريا في وقتنا الحاضر، وهو ما حاولت الدول العربية القيام به خلال عقود من الزمن عبر سياسات ومشاريع زراعية، بهدف التقليل من حجم التبعية الغذائية للخارج، إلا أن ذلك لم يحقق النتائج المرجوة سواء على مستوى الإنتاج الزراعي، أو على مستوى نمو الصادرات الزراعية. تحاول هذه الورقة البحثية الوقوف على أهم المعوقات التي تعترض حركة الصادرات الزراعية العربية بالرغم من امتلاك البعض منها قدرات تنافسية في العديد من المنتجات الزراعية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الزراعية، التنمية الزراعية، الميزة التنافسية، الانفتاح التجاري.

رموز JEL: F10. F13. Q13.

Abstract:

Agricultural exports are a key indicator of foreign trade in agricultural products of any country, so the interest in them and make them among the priorities of the overall agricultural development strategy is essential in the present day. Which is what the Arab states tried to do over the decades through agricultural policies and projects, in order to reduce the size of the food dependency of the outside, but that did not achieve the desired results, both on the level of agricultural production, or at the level of the degree of agricultural export growth. This paper is trying to stand on the most important obstacles that hinder the movement of Arab agricultural exports in spite of owning some of them a competitive edge in many agricultural products.

Key Words agricultural exports, agricultural development, competitive advantage, opening up trade.

(JEL) Classification : F13. F10. Q13.

تمهيد:

تمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام، وتحضى الموازين التجارية للمنتجات الزراعية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي للدول ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق انجازات تصديرية من بعض المنتجات الزراعية.

وتشير مؤشرات وبيانات التنمية الزراعية في الدول العربية أن العديد منها وخاصة التي يحتل فيها القطاع الزراعي مكانة هامة في الناتج المحلي الإجمالي، تتمتع بقدرات تنافسية في العديد من المنتجات الزراعية والسلع الغذائية، إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على حجم وقيمة الصادرات الزراعية العربية نحو الأسواق الخارجية، بالرغم من الجهود والسياسات الاقتصادية التي بذلتها معظم الدول العربية لدعم وتشجيع الإنتاج الزراعي سواء في شكل دعم مباشر، أو من خلال تقديم إعفاءات وامتيازات ضريبية وغيرها، إضافة إلى الدعم المقدم للمصدرين، هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فقد عملت الدول العربية على إتباع سياسات انفتاحية وتحررية على الأسواق الخارجية، سواء بانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، أو الدخول في شراكات اقتصادية سواء في شكل ثنائي أو في اطار إقليمي، ومنها اتفاقيات الشراكة الأوروبيةمتوسطية أملا منها في أن يؤدي ذلك إلى زيادة فرص تدفق صادراتها إلى الأسواق العالمية ومنها الصادرات الزراعية.

إن هذا الإشكال يدعونا لطرح التساؤل التالي: ما هي المعوقات التي حالت دون تطور حجم الصادرات

الزراعة العربية إلى الأسواق الخارجية 5.

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية:

أولاً: مؤشرات الصادرات الزراعية العربية.

ثانياً: الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية.

ثالثاً: معوقات الصادرات الزراعية العربية.

رابعاً: أثر الانفتاح التجاري على الصادرات الزراعية العربية.

خامساً: سبل تطوير الصادرات الزراعية العربية في ظل الانفتاح التجاري.

أولاً: مؤشرات الصادرات الزراعية العربية:

1. التطور الكلي للصادرات الزراعية العربية:

ازدادت قيمة الصادرات الزراعية العربية من نحو 5,4 مليار دولار عام 1995 إلى حوالي 7,8 مليار دولار عام 2003 (01)، لتصل إلى حوالي 19,2 مليار دولار عام 2012، محققة زيادة بنسبة 0,6% عن العام السابق ونسبة 11,4% خلال الفترة 2000-2012، ويرجع هذا الارتفاع إلى تطور الصادرات الزراعية للدول العربية ذات الإمكانيات التصديرية، حيث سجلت الصادرات الزراعية البحرينية والإماراتية زيادة بنسبة 19,2% و12,5% على التوالي من جراء ارتفاع حركة إعادة تصدير السلع الزراعية عبر تلك الدول إلى الدول الأخرى، وسجلت الصادرات الزراعية للعراق زيادة بنسبة 15,8%، وبنسبة 20,1% في ليبيا وبنسبة 15,2% للمغرب، وللجزائر بنسبة 14,7%، ولجيبوتي بنسبة 12,2% وللصومال بنسبة 11,3%، أما بقية الدول العربية التي حصلت فيها زيادة في الصادرات فقد ارتفعت إلى ما دون 10% وهي الأردن والسعودية وعمان وفلسطين وقطر وجزر القمر والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا واليمن، وفي المقابل سجلت الصادرات الزراعية لكل من السودان وسوريا وتونس تراجعاً بنسبة 17% و35,2% و2,9% على التوالي، ويرجع ذلك إلى الأحداث الداخلية التي شهدتها تلك الدول.

هذا وتحتل كل من السعودية والإمارات المرتبة الأولى والثانية بين الدول العربية في تصدير المنتجات الزراعية بقيمة بلغت حوالي 3,6 مليار دولار و3,5 مليار دولار على التوالي عام 2012، تليهم كل من مصر والمغرب بقيمة بلغت حوالي 2,5 مليار دولار و2,1 مليار دولار على التوالي، وتحتل هذه الدول الأربعة ما نسبته 61% من قيمة الصادرات الزراعية العربية، كما هو موضح في الجدول رقم (01).

كما انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية للدول العربية من نحو 2,5% عام 2003 ثم إلى نحو 1,4% عام 2012، ويعود ذلك إلى زيادة الصادرات الكلية للدول العربية وخاصة النفطية منها وبنسب أكبر بكثير من زيادة الصادرات الزراعية، فقد ارتفعت الصادرات العربية الكلية من حوالي 308,2 مليار دولار عام 2003⁽⁰²⁾ إلى حوالي 1462 مليار دولار عام 2012 متزايدة بحوالي خمس أضعاف، بينما نمت الصادرات الزراعية العربية بحوالي 2,5 مرة خلال نفس الفترة.

أما الصادرات الغذائية العربية فازدادت هي الأخرى من نحو 4,1 مليار دولار عام 2003 إلى نحو 16,8 مليار دولار عام 2012، متزايدة بأكثر من أربعة أضعاف، وكما هو الحال بالنسبة للصادرات الزراعية فقد انخفضت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات العربية الكلية من نحو 1,35% عام 2003 إلى نحو 1,15% عام 2012.

الجدول رقم 01: الصادرات الزراعية العربية (1995 و 2000 - 2012)

(مليون دولار)

الدولة	1995	2000	2005	2010	2011	2012	معدل النمو السنوي (%)	
							2012-2011	2012-2000
مجموع الدول العربية	5.377	5.243	10.493	18.320	19.050	19.155	11,4	0,6
الأردن	536	294	652	1.113	1.187	1.267	12,9	6,7
الإمارات	570	822	2.396	3.048	3.066	3.449	12,7	12,5
البحرين	68	33	47	293	320	383	22,7	19,8
تونس	779	429	963	1.160	1.357	1.318	9,8	2,9 -
الجزائر	118	33	95	125	148	170	14,6	14,7
جيبوتي	12	3	16	77	81	90	32,8	11,3
السعودية	452	476	1.267	3.114	3.553	3.632	18,5	2,2
السودان	492	408	514	460	395	328	1,8 -	17 -
سوريا	177	658	848	2.562	2.537	1.644	7,9	35,2 -
الصومال	35	110	112	165	185	208	5,4	12,2
العراق	8	6	30	41	43	50	19,3	15,8
عمان	160	335	418	804	921	932	8,9	1,2
فلسطين	-	80	53	55	51	52	3,5 -	2
قطر	163	9	31	21	23	25	8,9	8,4
القمر	-	6	13	12	12	12	6,2	3,3
الكويت	35	54	57	127	141	148	8,8	5,1
لبنان	84	128	292	518	539	566	12,5	5
ليبيا	47	55	7	7	2	2	23 -	0
مصر	457	518	1.169	2.451	2.406	2.495	14	3,7
المغرب	877	695	1.353	1.962	1.852	2.134	9,8	15,2
موريتانيا	247	13	16	43	42	45	11	8,2
اليمن	60	68	144	162	189	205	9,6	8,5

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على: - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سابق، ص: 68.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، مرجع سابق، ص: 364.

وتعطي الأرقام السابقة دلالات واضحة على ضعف القطاع الزراعي في الدول العربية من الناحية التصديرية، حيث تشكل الصادرات الزراعية والغذائية ما نسبته 1,4% و 1,15% على التوالي من إجمالي الصادرات الإجمالية، وتمثل هذه الظاهرة سببا كافيا وراء الأهمية القليلة التي تعطيها أغلب الدول العربية للقطاع الزراعي ضمن أولوياتها الإستراتيجية في رسم السياسات الاقتصادية.

أما بالنسبة للتركيب السلعي للصادرات الزراعية فيلاحظ تطور الصادرات الزراعية العربية من المجموعات السلعية حسب القيمة بنسبة 13,5% وحسب الكمية بنسبة 9% للفترة 2000-2012، وتعتبر منتجات الفاكهة

والخضر و الأسماك والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها والسكر الخام والحبوب والدقيق والأغنام والماعز الحي من أهم المنتجات الزراعية التصديرية العربية من حيث القيمة، حيث تشكل صادراتها مجتمعة نحو 72% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية و81,5% من قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية عام 2012، هذا وتحل صادرات الفواكه والخضر المرتبة الأولى والثانية من حيث الأهمية في الصادرات الزراعية العربية، حيث أسهمت صادراتهما بما نسبته 17% و14,5% على التوالي من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية و19% و16,5% على التوالي من قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية عام 2012.

يلي الفواكه والخضر في الأهمية صادرات الأسماك التي احتلت صادراتها المرتبة الثالثة من حيث حجم المساهمة في إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية والبالغة نحو 12,7% وما نسبته 14,5% من قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية، هذا وتحل منتجات الزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها والسكر الخام والحبوب والدقيق والأغنام والماعز الحي المراتب المتتالية.

ومن جانب الصادرات العربية من السلع الغذائية الرئيسية سجلت هذه الصادرات عام 2012 مقارنة بعام 2000 زيادة بنسبة 13,5% من حيث القيمة، وبنسبة 9% من حيث الكمية، ويعود سبب هذا النمو بدرجة أساسية إلى ارتفاع الصادرات من السكر الخام والألبان ومنتجاتها والخضروات والفواكه والبقوليات والزيوت النباتية والحبوب والدقيق بنسبة 29,6% و20,3% و15,2% و13,4% و14,7% و12,5% و10,8% من قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية خلال نفس الفترة، كما حققت الصادرات من السلع الغذائية الأخرى تطورات ايجابية، إذ ارتفعت الصادرات من الأسماك والبيض واللحوم والأغنام والماعز الحية والأبقار والجواميس الحية، وتراوحت الزيادة بين 4,7% و25,2% من حيث القيمة، وتتصدر الفاكهة والخضروات والأسماك والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها و السكر الخام قائمة الصادرات الغذائية العربية حيث تمثل حوالي 80% من إجمالي قيمة صادرات السلع الغذائية في عام 2012 (03).

2. مؤشر نسبة تغطية الصادرات للواردات:

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، وبالتالي عدم الوقوع في اختلال هيكل التجارة الخارجية، والذي يترك آثار سلبية على اتجاهات النمو، وفي موازين المدفوعات، ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو الآتي: إجمالي قيمة الصادرات / إجمالي قيمة الواردات.

ويلاحظ من هذا المؤشر انه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية الواردات، كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج (المديونية)، مما يشكل خطرا على النمو باعتبار أن المديونية الخارجية يترتب عليها خدمات سنوية، وتمثل عائق للتعاملات المالية الدولية (عائق الملاءة المالية) (04)، وهو ما قد يؤدي إلى حصول أزمة اقتصادية خانقة كما حدث في العديد من الدول النامية ومنها الجزائر في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

ويبين الجدول التالي أنه وبالرغم من التحسن الذي سجلته الصادرات الزراعية العربية عام 2012 بمعدل نمو بلغ 3,6% عن العام السابق و10,2% خلال الفترة 2000-2012، إلا أن الميزان التجاري الزراعي للدول العربية زاد عجزه من حوالي 22,7 مليار دولار في عام 2000 إلى حوالي 70,5 مليار دولار في عام 2012، ولم تحقق كل الدول العربية فرادى فائضا في ميزانها التجاري الزراعي.

ويتفاوت هذا العجز من دولة عربية لأخرى، إذ يبلغ في السعودية حوالي 25,6% من إجمالي العجز في الدول العربية تليها الإمارات بنسبة 12,8% ثم الجزائر بـ10,5%، ثم العراق بـ9,9% ثم مصر بـ9,2%، أما باقي الدول العربية فإن عجز الميزان التجاري الزراعي فيها يقل عن هذه النسب.

الجدول رقم 02: الميزان التجاري الزراعي العربي.

(مليون دولار)

البيان	1995	2000	2005	2010	2011	2012	معدل النمو (%) 2012-2011
الواردات الزراعية	23.447	27.911	39.807	83.687	86.470	89.592	3,6
الصادرات الزراعية	5.377	5.243	10.493	18.320	19.050	19.155	0,6
الميزان التجاري الزراعي (العجز)	18.070	22.668	29.314	65.367	67.420	70.437	4,5
معدل التغطية (%)	22,93	18,78	26,35	21,89	22,03	21,38	(2,95)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص: 364.

يشير معدل التغطية من الجدول أعلاه إلى ضعف الصادرات الزراعية العربية في قدرتها على الوفاء بحاجات الدول العربية من الواردات الزراعية، إذ لم يتجاوز 22,93% عام 1995، لينخفض إلى ما دون 18,78% سنة 2000 ليرتفع ارتفاعا طفيفا إلى حوالي 21,38% عام 2012. إن هذه الأرقام تبين الفجوة العميقة بين حجم الصادرات الزراعية وحجم الواردات الزراعية وهو ما يدل على حجم التبعية الغذائية للخارج، ويرجع ذلك بالأساس إلى تدني مستويات الإنتاج الزراعي في الدول العربية وضعف كفاءته ومردوديته، وعدم إعطاء القطاع الزراعي مكانته ضمن خطط التنمية الاقتصادية، على الرغم من توافر الكم الهائل من الموارد الزراعية في العديد من الدول العربية.

ثانيا: الميزة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية:

تختلف الميزة النسبية والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية من قطر لآخر، وعلى الرغم من أن مؤشرات القدرة التنافسية تعتبر من الأمور التي تخضع لكثير من الاجتهاد، واختلاف التقديرات والقياسات، بينت بعض الدراسات القطرية حول إمكانات التكامل الزراعي العربية (05)، أن دول المغرب العربي عامة تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الحمضيات والبطاطم والثرثرة السمكية، بينما تتميز دول وادي النيل في منتجات الثرثرة الحيوانية والقطن والبطاطم والبقول السوداني والأرز، أما دول المشرق العربي، فتتمثل ميزتها

النسبية في إنتاج القمح وبعض أصناف الخضروات والفواكه والزهور، بينما تتميز دول الخليج العربية في إنتاج الأسماك وبعض أصناف الخضروات والتمور، إضافة إلى تربية الأغنام والدواجن (06).

الجدول رقم 03: المنتجات الزراعية التي لها ميزة تنافسية في الدول العربية.

الدولة	المنتجات الزراعية التي لديها ميزة تنافسية
الأردن	زيوت الطعام، والمعلبات الغذائية، والخضر والفواكه، والحلويات، والألبان، والعسل، وبيض التفريخ، واللحوم المصنعة، وزيت الزيتون، والزيتون والمخللات.
الإمارات	تشكل الصادرات الزراعية لدولة الإمارات العربية والتي هي في الغالب عبارة عن عمليات إعادة تصدير من محاصيل الحبوب والزيتون النباتية والخضر والفواكه والأغنام والأسماك والألبان ومنتجاتها.
البحرين	الزيوت النباتية، والأسماك، وإعادة تصدير الخضر والفواكه.
تونس	زيت الزيتون، والتمور، والحمضيات، والألبان والأسماك
الجزائر	الخضر والفواكه، والتمور، والزيتون وزيت الزيتون.
السعودية	الحيوانات الحية، واللحوم، والألبان ومنتجاتها، والأسماك، والخضر والفواكه، والتمور والزيتون النباتية.
السودان	الحبوب الزيتية، والحيوانات الحية، واللحوم الحمراء، والبقول السوداني، والسكر، والجلود والقطن.
سوريا	القطن، والمعلبات، والألبان، والعسل، والحلويات السكرية بأنواعها، والمخللات، والزيتون وزيت الزيتون، والحمضيات، والخضر والفواكه الطازجة المجففة، والدرنيات، والمربيات.
عمان	التمور، والأسماك، بعض أنواع الخضر والفواكه، والأغنام الحية.
فلسطين	الخضر والفواكه، وزيت الزيتون، والزيوت النباتية، والحلويات، واللحوم المصنعة.
المغرب	الخضر والفواكه، والحمضيات، والتمور، والزيتون وزيت الزيتون، والأسماك والألبان.
لبنان	الخضر والفواكه، والعصائر، والمشروبات، والحلويات، والمعلبات والمربيات، والألبان.
ليبيا	الخضر والفواكه، والبقول السوداني، والتمور، وزيت الزيتون، والجلود والصوف، والعسل.
مصر	الزيوت النباتية، والخضر والفواكه، والمعلبات، والألبان، والمربيات، والعصائر، والحلويات، والسكر، والدرنيات، واللحوم صنعة، والأرز، والبقول السوداني، والقطن والجلود.
اليمن	الأسماك، والخضر والفواكه، والبطاطا، والبن.
موريتانيا	الحيوانات الحية، والأسماك.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، الأمم المتحدة، نيويورك 2005، ص 46، 47.

كما يبين مؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الزراعية على المستوى العالمي احتلال غالبية الدول العربية المراتب المتأخرة لصادراتها الزراعية من حصة الصادرات الزراعية العالمية، باستثناء بعض الدول العربية الزراعية، والتي يحتل فيها القطاع الزراعي مكانة هامة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ تحتل كل من مصر والمغرب والسودان والإمارات وتونس على التوالي المراتب: 48، 53، 82، 85، 99 من ترتيب 180 دولة، أما بقية الدول العربية فيأتي ترتيبها بعد الرتبة 100، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الزراعية والأغذية الصناعية عام 2012.

الأغذية المصنعة			المنتجات الزراعية			الدول
ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	الحصة من صادرات العالم (%)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	الحصة من صادرات العالم (%)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	
117	0,01	62.7	132	0,02	116.7	الأردن
53	0,21	1.534	85	0,08	590.3	الإمارات
131	0	34.376	160	0,0	25.205	البحرين
85	0,05	363	99	0,05	359.1	تونس
93	0,04	270.57	151	0,01	49.576	الجزائر
-	-	-	162	0	24	جيبوتي
78	0,07	478	119	0,02	151.3	السعودية
115	0,0	68	82	0,1	734.2	السودان
-	-	-	134	0,01	103	الصومال
156	0	5.1	140	0,01	82.3	العراق
70	0,11	815.7	104	0,04	312.1	عمان
155	0	5.5	173	0,0	5.4	قطر
158	0	4.9	158	0	31.2	القمر
143	0	10.8	176	0,0	3.3	الكويت
81	0,06	432.7	116	0,03	189.6	لبنان
44	0,3	2.168	48	0,35	2.659	مصر
54	0,21	1.522	53	0,31	2.337	المغرب
81	0,06	432.7	116	0,03	195	موريتانيا
124	0,01	50.7	133	0,01	103.1	اليمن
168			180			عدد دول العالم بالترتيب

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص: 430.

وتتفاوت الدول العربية في درجة اعتمادها على الأسواق العالمية في تصدير منتجاتها الزراعية حيث تميل دول المغرب العربي إلى الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تصدير منتجاتها الزراعية بدرجة كبيرة، في حين تقل نسب الاعتماد على الأسواق العالمية في دول حوض وادي النيل ودول المشرق العربي التي ترتفع فيها معدلات التجارة الزراعية البينية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية التي تربط دول المغرب العربي بدول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي وكذلك درجة تقدم النظام التسويقي للمنتجات الزراعية في دول المغرب العربي، وعليه يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة اعتمادها على الأسواق العربية والعالمية:

1. المجموعة الأولى:

وتشكل الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على الأسواق العربية في تصدير منتجاتها الزراعية حيث تتراوح نسبة صادراتها الزراعية إلى الأسواق العربية من إجمالي صادراتها الزراعية من 50 إلى 80 % وتضم كلا من الأردن وسوريا والسودان ولبنان واليمن، حيث شكل المعدل السنوي للصادرات الزراعية البينية لهذه الدول للفترة 2000-2002 ما نسبته 78% و65.5% و61% و55% و70% من إجمالي الصادرات الزراعية على التوالي.

2. المجموعة الثانية:

وتضم الدول التي تعتمد اعتماداً متوسطاً على الأسواق العربية في تصدير منتجاتها الزراعية وتتراوح نسبة صادراتها الزراعية البينية إلى إجمالي صادراتها الزراعية ما بين 20 إلى 40%، وتشمل كلا من البحرين وتونس وعمان والكويت ومصر، حيث شكل المعدل السنوي لصادراتها الزراعية البينية ما نسبته 23.1% و19% و20.9% و40% و31.3% من إجمالي الصادرات الزراعية لكل منها على التوالي لذات الفترة (07).

3. المجموعة الثالثة:

وتضم الدول التي لا تشكل الأسواق العربية أهمية كبيرة بالنسبة إلى صادراتها الزراعية، حيث تقل نسبة صادراتها الزراعية عن 10% من إجمالي صادراتها الزراعية، وتضم كلا من الجزائر وفلسطين وقطر وليبيا والمغرب وموريتانيا، ومن الجدير بالذكر أن كافة الدول الواردة في هذه المجموعة باستثناء المغرب تعتبر من الدول ذات الحجم التصديري المنخفض حيث لا يزيد المعدل السنوي لإجمالي صادراتها الزراعية عن 129 مليون دولار سنوياً.

ثالثاً: معوقات الصادرات الزراعية العربية:

بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية من أجل ترقية صادراتها الزراعية، إلا أن العديد من العقبات والعراقيل ما زالت تحد من انسياب المنتجات الزراعية نحو الأسواق الخارجية ويحد من إمكانية تنمية التجارة الزراعية العربية، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

1. على الرغم من التباين الكبير في الموارد الزراعية العربية، إلا أن التباين في الإنتاج الزراعي محدود بدرجة كبيرة، حيث أن بعض الدول العربية لا تؤهلها مواردها بمقاييس الميزة النسبية من إنتاج منتجات معينة وعلى الرغم من ذلك تنتج هذه المنتجات بدلاً من استيرادها من دولة عربية أخرى أو من خارج الدول العربية، وتلجأ لحماية إنتاجها هذا بكافة إجراءات الحماية الممكنة وتلجأ لكافة أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية. (08)

2. يعتبر ضعف قاعدة الإنتاج وضيق السوق وأحادية التركيب القطاعي لهماكل الإنتاج وتجانسها في الدول العربية من المحددات الرئيسية والمتسببة في ضعف الصادرات الزراعية العربية للأسواق الخارجية، أما على مستوى

التجارة البينية للمنتجات الزراعية في الدول العربية فيعتبر التماثل في القاعدة الإنتاجية وضعفها سببا لسياسات التنمية المتبعة في بعض الدول العربية بعيدا عن التنسيق والتكامل العربي.

3. من أهم معوقات الصادرات الزراعية العربية للأسواق الخارجية، هو تخلف الهياكل التسويقية لمعظم الدول العربية، حيث أن برامج التنمية في معظم الدول العربية لم تهتم بتحديث وتطوير المؤسسات التسويقية، وباستثناء عدد محدود من الدول وبدرجات مختلفة، فإن أنظمة التسويق وهياكلها المتخلفة في غالبية الدول العربية، تعد أحد أسباب ضيق الطاقات التصديرية، وعجز المنتجات الزراعية العربية عن المنافسة في الأسواق العالمية، وكذلك في الأسواق العربية، ويتضح تخلف الهياكل التسويقية العربية في بدائية الخدمات التسويقية المتاحة وعدم ملاءمتها للمواصفات العالمية المطلوبة من حيث الجودة وكفاءة التعبئة وطرق الحفظ والتبريد، ونقص وعدم كفاءة الوكالات المحلية وقصور علاقاتها بالوكالات العالمية، وضعف تدفق وتوافر المعلومات التسويقية، وبدائية وضعف أساليب الدعاية والإعلان وغيرها من العوامل الهامة التي تؤثر في تسويق المنتجات الزراعية.

4. يعتبر التخلف في الهياكل الإدارية العربية من أهم معوقات التبادل التجاري الزراعي في الدول العربية، حيث أن هذا التخلف الإداري يؤدي إلى عزوف رجال الأعمال عن ممارسة التجارة الخارجية، وإن كانت الدول العربية تتفاوت فيما بينها بخصوص هذه الإجراءات حيث يتوقف ذلك على مدى تقدم أو تخلف الجهاز الإداري الحكومي ومدى فاعلية الأجهزة المسؤولة عن التبادل التجاري.

5. من أهم معوقات تنمية التجارة الزراعية العربية البينية، هو اتجاه بعض الدول العربية بتحويل بعض سلعها التصديرية سواء كانت زراعية أو صناعية إلى خارج المنطقة العربية حتى لو كانت الأسواق العربية بحاجة إلى هذه السلعة وقادرة على استيعابها، ويرجع السبب في هذا الاتجاه إلى الحصول على العملات الأجنبية لافتقار بعض الدول العربية ذات الأسواق إلى العملات لتسديد قيمة السلع المستوردة، كما يرجع أيضا الاهتمام بالمحافظة على الأسواق العالمية لبعض السلع التصديرية خارج المنطقة العربية لتثبيت استمرارية هذه السلع بالأسواق العالمية، وإلى تنفيذ صفقات ثنائية متفق عليها مع الدول الأجنبية، والتي تلزمها بالاستمرار في تصدير سلعها لهذه الدول يضاف إلى ذلك أن هناك بعض الدول العربية الحاصلة على قروض من الدول الأجنبية تضطر إلى تسديد قروضها منها بمنتجات وطنية تصدرها إليها.

6. من الملاحظ أن مواسم الاستثناء في الرزنامة الزراعية تتداخل بدرجة كبيرة باعتبار أن مواسم الإنتاج متقاربة لهذه المحاصيل في المنطقة العربية، مما يقلل أو يحد من فرص تبادلها بين الدول المنتجة المتضمنة في الرزنامة، فالرزنامة الزراعية خاصة للدول العربية المنتجة للخضر والفواكه، عملت كثيرا على الحد من الآثار الموجبة للتصدير، وحدت كثيرا من توجيه الإنتاج وفقا للميزة النسبية، ومن ثم فإن لها تأثير جزئي معوق لتنمية التجارة البينية وتعزيز التخصص الإنتاجي وفقا لقوانين الميزة النسبية لمجموعة كبيرة من الدول العربية الزراعية (09).

7. ومن المتوقع أيضا أن ترتفع تكاليف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي تتمثل في تكاليف التكيف مع النظام العالمي الجديد، ذلك أن اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية في إطار الجات هي نتاج مفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان، بينما لم يكن هناك للدول النامية ومن بينها الدول العربية أي دور في صياغة بنودها، لذا فإن الدول العربية مطالبة بإصلاح قطاعها الزراعي، والقيام بإصلاحات اقتصادية ومالية وقانونية داخلية كبيرة للتمكن من المنافسة الأجنبية.
- ولعل أحد أهم تكاليف التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تكلفة إدخال نظم مقاييس واختيارات عالية المستوى، حيث تركز أنظمة التجارة العالمية الآن على أنظمة الجودة الشاملة يصعب على الدول العربية تليتها بالنسبة للمنتجات الزراعية (والصناعية) دون تكلفة عالية.
8. من العقبات الهامة التي تعترض الصادرات الزراعية للأسواق الخارجية، المبالغة في الاشتراطات التي تطلبها السلطات المعنية في الدول المستوردة عند تلخيص المنتجات الزراعية العربية المستوردة واشتراط مواصفات مبالغ فيها للتعبئة والتغليف، وفترات صلاحية منتجات الأغذية القابلة للتلف، وتعددية الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع، وتواجد المختبرات في مدن أو مناطق مختلفة (10).
9. تعثر مفاوضات انضمام العديد من الدول العربية ومنها الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، والذي يمكن أن يتيح لها الاستفادة من مختلف التفضيلات والامتيازات والإعفاءات الممنوحة للمنتجات الزراعية في للدول النامية وهو ما سينعكس إيجابا على تزايد حجم الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق العالمية.
10. تعد دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأساسي لغالبية الدول العربية، خاصة دول المغرب العربي، لذلك أبرمت معظمها اتفاقيات تعاون وشراكة اقتصادية وغير اقتصادية معه، عرفت باتفاقيات الشراكة الأوروبيةمتوسطة، إلا أن الملاحظ من تلك الاتفاقيات التي كانت أحد أهدافها زيادة حجم الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية، لم تحقق ذلك الهدف وهو ما يعكسه حجم الصادرات الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي، ولعل ذلك راجع إلى:
- ♦ أن اتفاقيات الشراكة تحمل بشكل عام إعفاءات محدودة للصادرات الزراعية العربية بالمقارنة مع المعاملة التي يولها الاتحاد الأوروبي لباقي دول العالم على أساس مبدأ الدولة الأكثر رعاية.
 - ♦ إن نطاق تغطية اتفاقيات الشراكة جزئي ومحدود إلى درجة كبيرة في بعض الحالات سواء من حيث شمول أصناف المنتجات الزراعية المؤهلة للمعاملة التفضيلية أو للمواسم الزراعية التي يسمح لها بدخول الأسواق الأوروبية خلالها.
 - ♦ إن التخفيض الجمركي يمس الرسوم القيمية، والتي هي أصلا منخفضة إذا ما قورنت بالرسوم الثابتة التي كان يجب أن يشملها التخفيض أيضا، مما يجعل من هوامش التفضيل المنصوص عليها مسألة وهمية، ولن يكون لها تأثير حقيقي على زيادة نفاذ الصادرات الزراعية العربية.

♦ استخدام الاتحاد الأوروبي لما يسمى بسعر الدخول والكميات المرجعية التي يحددها سلفا بهدف تقييد المنافسة من خلال تحديد السقوف الدنيا لأسعار المستوردات وكمياتها عند المعابر الحدودية، وبما يضمن دعم المنتجين الأوروبيين وعدم مزاحمة منتجاتهم الزراعية في الأسواق المحلية وخاصة الفاكهة والخضار، وتعتبر هذه الممارسة من أكثر الممارسات المشوهة للتجارة على الإطلاق وقد حاربتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بوصفها أدوات دعم وحماية مباشرة تعود إلى عهود قديمة، إلا أن اتفاقيات الشراكة تحفل بمثل هذه النصوص الحمائية في الملاحق الخاصة بالزراعة والتي تقف عائقا كبيرا أمام تنمية الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية.

11. تشدد الاتحاد الأوروبي في المواصفات الفنية والعوائق التي تسببها للتجارة الزراعية والعوائق الأخرى غير الجمركية وخاصة تلك التي ترتبط بالبيئة واستخدام المبيدات وغيرها والتي ستساهم بشكل آخر في تقييد الصادرات الزراعية من الدول العربية إلى الأسواق الأوروبية، ومن المعروف مثلا أن مواصفات النوعية الإلزامية بالنسبة للفواكه والخضار التي يطبقها الاتحاد الأوروبي بشكل متحيز على مستورداته من هذه المنتجات والتي لا تنطبق في كثير من الحالات على المنتجات المحلية، وخاصة المتعلقة بحجم المنتجات ووزنها، كان لها أثر كبير في تقييد المستوردات من الخارج.

وعليه يمكن القول إلى أن الصادرات الزراعية العربية بوضعها الراهن لا تعكس الإمكانيات الحقيقية للتبادل التجاري بسبب المعوقات التي تعترض التبادل التجاري البيني، ولذلك فإن معالجة هذه المعوقات هو أساس لعملية تطوير التجارة البينية العربية في المجال الزراعي للاستفادة من التغيرات التي تجري على الصعيد العالمي، وانفتاح الأسواق العالمية أمام المنتجات القادرة على المنافسة، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من الاتفاقيات العربية الداعية إلى تسهيل انسياب السلع والخدمات، وخاصة المنتجات الزراعية بين الدول العربية، ومن أهمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أن تطبيق هذه الاتفاقية تفتح مجالا واسعا للمنتجات الزراعية العربية، ويدعم قدراتها التنافسية فضلا عن اكتساب القدرة التفاوضية العربية في مواجهة التجمعات الاقتصادية العالمية والإقليمية المرتقبة، وتأكيد الحفاظ على مصالح الدول العربية الاقتصادية.

رابعاً: أثر الانفتاح التجاري على الصادرات الزراعية العربية :

تعاني الموازين التجارية الزراعية العربية من عجز مستمر نتيجة لضعف الصادرات الزراعية العربية، وزيادة الواردات وهذا كله مرده إلى ضعف الإنتاج الزراعي العربي، وبالتالي فإن تحرير تجارة المنتجات الزراعية سوف تكون له آثار مباشرة على الصادرات الزراعية للدول العربية.

1. آثار المنظمة العالمية للتجارة على الصادرات الزراعية:

لقد وافقت الدول العربية التي تعتبر كجزء من الدول النامية الانخراط في اتفاقيات الجات ومن ثم في عضوية المنظمة العالمية للتجارة أملا منها في تحسين قدرتها التصديرية والتي من بينها المنتجات الزراعية التي تملك فيها بعض الدول العربية قدرة تنافسية، واعتقدت أن ذلك ممكنا في ظل العولمة وانفتاح الأسواق، إلا أن الدول

العربية واجهت مشاكل الدعم المحلي للزراعة، ودعم الصادرات الزراعية، وارتفاع التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة مما حرّمها من الاستفادة من فرص أكبر للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة.

وبالرجوع إلى جدول الصادرات الزراعية العربية، نلاحظ أن الدول العربية التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة خلال عامي 1995 و1996، لم تزد صادراتها الزراعية إلا بنسب ضعيفة فقد زادت الصادرات الزراعية التونسية لمتوسط الفترة 1995-2004 بنسبة 8,2% والمغرب بنسبة 0,2% ومصر بنسبة 11,7% والإمارات بنسبة 3,7% ويمكن اعتبار هذه الزيادة التي تحققت لبعض الدول العربية زيادة طبيعية تحققت للدول العربية غير الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، إن هذه الأرقام تعطينا دلالات واضحة لضعف زيادة الصادرات الزراعية للدول العربية المنضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى الأسواق العالمية، ويرجع ذلك في الأساس إلى المعوقات التي تضعها الدول المتقدمة وخاصة دول الاتحاد الأوروبي أمام الصادرات الزراعية العربية والتي أصبح يطلق عليها "الحماية من نوع جديد" والتي تتمثل في المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية والمعايير البيئية، إضافة إلى ذلك انتشار القمم التعريفية (معدل التعريف الذي يزيد ثلاثة أضعاف عن متوسط التعريف) والتعريفات التصاعدية حيث ترتفع التعريف المطبقة مع زيادة درجة التحويل والتصنيع في المنتج الزراعي (11)، إن وجود هاتين الظاهرتين في الهياكل التعريفية للدول المتقدمة يعتبر من أهم المعوقات الجمركية أمام صادرات الدول العربية من المنتجات الزراعية وبالتالي إلى تضاؤل فرص النفاذ إلى الأسواق، وإذا ما اقترنت ظاهرة ارتفاع التعريفات الجمركية إلى ما يقدم من دعم للمزارعين في الدول المتقدمة، سيؤدي ذلك إلى تشويه هياكل الإنتاج والأسعار ويتسبب في إحداث اختلالات تجارية عميقة تعمل في غير صالح المصدرين الزراعيين من الدول العربية كتونس والمغرب ومصر.

وعلى الرغم من الحد الكبير للدعم في المجال الزراعي الذي حققته اتفاقية الجات، إلا أن الحجم الأكبر للدعم المقدم من الدول المتقدمة في صوره المختلفة، والدعم المحلي المسموح به (غير المشوه للتجارة) لا تزال نسبته مرتفعة في تلك الدول، وقد قدر البنك الدولي الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لمزارعيها بحوالي مليار دولار في اليوم الواحد (12)، كما لا تزال الدول المتقدمة تقوم بدعم كبير لصادراتها الزراعية، فالإتحاد الأوروبي مثلا ينفق أكثر من 3,4 مليار يورو سنويا على دعم الصادرات الزراعية فقط، منها 1,6 مليار يورو لدعم صادرات السكر (13)، ويبلغ عدد الدول التي تدعم صادراتها الزراعية وتحديد المنتجات التي التزمت بتخفيض دعمها 25 دولة من أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، أما الدول التي لم تقدم التزاما بذلك فلا يمكنها دعم صادراتها الزراعية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: البلدان التي تدعم صادراتها الزراعية وتحدد المنتجات المدعومة بمقتضى اتفاق الزراعة في المنظمة العالمية للتجارة.

البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات	البلد	عدد المنتجات
استراليا	5	البرازيل	16	بلغاريا	44
كندا	11	كولومبيا	18	قبرص	9
جمهورية التشيك	16	الاتحاد الأوروبي	20	سلوفاكيا	17
آيسلندا	2	إندونيسيا	1	إسرائيل	6
المكسيك	5	نيوزيلندا	1	النرويج	11
بنما	1	بولندا	17	رومانيا	13
هنغاريا	16	جنوب إفريقيا	62	سويسرا	5
الوم الأمريكية	13	أوروغواي	3	تركيا	44

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة، نيويورك، 2003، ص: 13.

ويلاحظ من هذا الجدول عدم وجود أي دولة عربية ضمن قائمة الدول التي تستطيع دعم صادراتها الزراعية بمقتضى اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية، ذلك أن الدول العربية لم تكن مشاركة في مفاوضات تحرير التجارة العالمية المتعلقة بالزراعة في مفاوضات جولة الأوروغواي باستثناء مصر من جهة، وإلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان على المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية من جهة ثانية، إن هذه المؤشرات تؤكد أنه ليس هناك مجال للدول العربية من منافسة المنتجات الزراعية للدول المتقدمة نتيجة الدعم الكبير الذي تقدمه لصادراتها الزراعية وامتلاكها قدرة تكنولوجية عالية غير متاحة في الدول العربية، وهو ما يحد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية (14).

كما سيؤدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى فقدان الامتيازات التي كانت تجنيها الدول العربية من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك الأول للدول العربية في المعاملات التجارية، إذ تعتمد الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية على الاتفاقات التفضيلية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، ومن بينها اتفاقات الشراكة لكل من الأردن وتونس والجزائر وسوريا ولبنان ومصر والمغرب مع الاتحاد الأوروبي، تقرر لهذه الدول أنواعا من المزايا، منها الإعفاء من التعريفات الجمركية أو خضوعها لتعريفات أقل من المقررة على صادرات الدول الأخرى، ولا شك أن فقدان هذه المعاملة أو انكماشها سيؤدي إلى ضعف المركز التنافسي للدول العربية الموقعة على اتفاقيات الشراكة في مواجهة الدول غير المنتمية لتلك الاتفاقات، وبالتالي إلى حدوث تحول في التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة والتي لم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة، بالنتيجة النهائية تتضرر صادرات الدول العربية التي لا تملك منتجاتها الزراعية قدرة تنافسية عالية (15).

إن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية للجات واعتبارها سلعا صناعية مع استمرار ارتفاع التعريفات الجمركية على الواردات منها، يأتي لغير صالح الدول العربية، ذلك أن الأسماك على رأس قائمة المنتجات الزراعية القليلة التي لدى الدول العربية فوائض تصديرية منها خاصة موريتانيا والمغرب (16).

تلك إذا أبرز الآثار السلبية التي قد تتعرض لها الصادرات الزراعية العربية في حال انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة والتزامها بتطبيق اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية، لكن وفي المقابل يفتح هذا الانضمام إيجابيات أمام الصادرات الزراعية العربية، وفرصة للاستفادة من مزايا النظام الجديد للتجارة العالمية، ويمكن إيجازاً أهمها فيما يلي:

لقد أقرت اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيض الدعم الموجه للمنتجين ودعم الصادرات الزراعية، وذلك من أجل إعطاء فرص متساوية في مجال القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية للدول النامية التي عانت كثيراً من حجم الدعم الكبير الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي، وهو ما سيكون له أثر إيجابي للدول العربية في إمكانية زيادة نفاذ صادراتها الزراعية إلى الأسواق العالمية، وخاصة القدرة على المنافسة بسبب المزايا النسبية التي تملكها بعض الدول العربية في إنتاج بعض المنتجات الزراعية، كالحبوب والخضر والفواكه والتمور والقطن والثروة الحيوانية والسمكية، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجها، كما يعطي فرصاً أوسع للدول العربية المصدرة الرئيسية للمنتجات الزراعية كتونس ومصر والمغرب لزيادة صادراتها الزراعية، وبالتالي زيادة إيرادات الصادرات الزراعية العربية من جراء إزالة الحواجز، وهو ما سيقصص العجز المتواصل للميزان التجاري الزراعي العربي (17).

2. آثار اتفاقيات الشراكة بشأن نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية:

بالرغم من دخول اتفاقيات الشراكة حيز التنفيذ في بعض الدول العربية مثل تونس 1998، والمغرب 2000 إلا أن الصادرات الزراعية لمعظم الدول العربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لا زالت ضعيفة ولا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي الزراعية والتي بلغت عام 2002 حوالي 62 مليار يورو (18)، ويرجع ذلك إلى:

♦ اتساع استخدام الاتحاد الأوروبي للمعاملة التفضيلية ضمن إطار الحصص الكمية يجعل تلك المعاملة التفضيلية تتضاءل بشكل كبير وتتحصر في نطاق الكميات المسموح بها.

♦ هناك شيوع لاستخدام الاتحاد الأوروبي تدابير الوقاية الخاصة، إذا ما تجاوزت الكميات المستوردة من منتج زراعي معين الكميات المرجعية المحددة، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي على مستوى العالم أكبر مستخدم لآليات الوقاية الخاصة وكل ذلك من أجل حماية المنتجين المحليين، ومن المعروف أن هذه التدابير تشمل تقييد المستوردة باستخدام طرق مثل: إلغاء التفضيل الجمركي وإعادة فرض رسوم جمركية أو تضيق حصص الاستيراد أو التوقف تماماً عن الاستيراد من ذلك المنتج أو فرض ازدواج من هذه الإجراءات تستخدم في نفس الوقت، وهذه التدابير من شأنها بالإضافة إلى ما هو أصلاً موجود من آليات حمائية، حصر أي أمل بزيادة صادرات الدول العربية الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي بشكل ملموس فوق المستويات القائمة، لأن ذلك وإن تم فستواجه تلك الصادرات بآليات الحماية والوقاية المنصوص عليها.

إن الأثر النهائي لمجموع الاعتبارات السابقة سيتمثل في عدم إيجاد أفق للتنمية حقيقية للصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية في ظل نصوص اتفاقيات الشراكة القائمة، والتي في أحسن الأحوال توفر منفذا ضيقا لحجم قليل من الإنتاج الزراعي العربي، بسبب أشكال الدعم والحماية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن على الدول العربية إعادة النظر في إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام والتكامل الزراعي بشكل خاص في ضوء هذه المتغيرات الدولية، وبالتالي إيلاء الجهد لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعمل على تفعيلها، والالتزام بها التزاما كاملا، مما قد يساهم في توفير فرص نفاذ حقيقية للصادرات الزراعية العربية.

خامسا: سبل تطوير الصادرات الزراعية العربية في ظل الانفتاح التجاري:

1. يجب أن تهتم الدول العربية بدراسات الميزة النسبية والتخصص للحاصلات والمنتجات الزراعية، حتى يمكن لهذه الدول إعادة النظر في شكل توزيع مواردها الزراعية، بما يسمح بالتخصص والذي يعتبر أساس التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي، وقاعدة هامة ورئيسية لازمة وضرورية من أجل رفع حجم وقيمة الصادرات الزراعية العربية للأسواق الخارجية.
2. الاهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في ميادين التسويق والترويج والتغليف ومعاملات ما بعد الحصاد، من أجل التعريف بالمنتج المحلي وإكسابه ثقة المستهلك فيه، وكذلك الارتقاء بجودة المنتج المحلي وتنوعه، حتى يستطيع منافسة مثيله الأجنبي داخليا وخارجيا.
3. العمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وذلك من خلال تفعيل مراقبة الجودة على الصادرات الزراعية والعمل على تطوير قواعد المنشأ، وإعادة النظر في الإنتاجية الزراعية والسياسات المتبعة، بحيث تكون أسعار المنتجات الزراعية العربية منافسة لأسعار مثيلاتها في الدول النامية الأخرى، والاستمرار في إصلاح القطاع الزراعي من خلال الإطار المؤسسي والتشريعي.
4. الاهتمام بتدريب وتأهيل المصدرين والمستوردين والعاملين في التجارة الخارجية الزراعية في القطاعين العام والخاص على اتفاقات وقضايا النظام التجاري العالمي الجديد، حتى يكونوا على بينة من التطورات التي شهدتها الأسواق العالمية.
5. اعتماد نظام مرن في مجال المدفوعات يمكن من تحويل الأرصدة الدائنة في حساب المدفوعات التجارية إلى مقابلها من العملات الصعبة (19).
6. تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي وخاصة في الأرياف وفي الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة كالسودان مثلا، وكذا الاهتمام بالتصنيع الزراعي والغذائي، وذلك من خلال منح القروض بفوائد قليلة تنخفض مع الزمن، مع فترات سداد مريحة لإقامة المشاريع الزراعية الضرورية وفق دراسات علمية متخصصة تخضع لمعايير دراسة الجدوى الاقتصادية.

7. الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي وتقنية المعلومات والاتصالات، حيث أن ضعفه وتخلفه من أهم أسباب فشل استراتيجيات التنمية في معظم الدول العربية وتخلفها عن مواكبة التطورات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا وعدم قدرتها على تنمية القدرات الوطنية لإنتاج واستغلال المعرفة التكنولوجية والعلمية في نمو وتطوير الإنتاج الزراعي بأبعاده الكمية والكيفية، مع التأكيد على الأهمية الحيوية للتكامل في مختلف مجالات البحث العلمي عربيا، وتبادل تعميم الاستفادة بنتائج البحوث العلمية الزراعية فيما بين الدول العربية.

8. إعادة هيكلة نمط الإنتاج في القطاع الزراعي بما يتماشى مع مستلزمات العصر، وذلك عن طريق دعم تكاليف الإنتاج الزراعي ومنح المساعدات للمزارعين وفق دراسات علمية متخصصة رفيعة المستوى وذات نزاهة عالية تشرف على ذلك، وكذا استخدام التكنولوجيا الجديدة المتطورة التي تساعد على زيادة إنتاجية وتوزيع المحاصيل الزراعية.

9. التنسيق بين الدول العربية في مجالات الإنتاج، والتخصص في إنتاج منتجات زراعية معينة في بلد أو عدة بلدان عربية يكون لها ميزة نسبية في إنتاجها، وتوجيه السياسات الزراعية في هذا الاتجاه، ومن خلال هذا التخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية يمكن تخفيض حدة التنافس في الأسواق العربية، والارتقاء بمستويات الكفاءة الإنتاجية والتسويقية وتحقيق فوائض عربية صافية يمكن تصديرها للسوق العالمية.

10. الإسراع بخطى التكامل الاقتصادي العربي لأنه السبيل الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي، وذلك لما له من تأثيرات ايجابية على التجارة الخارجية، واستغلال الموارد المتاحة وحل كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية، لذلك لا بد من انجاز خطوات جدية في سبيل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وزيادة معدل التبادل البيئي العربي في مجال التجارة الزراعية.

11. الاستمرار في مشاركة الدول العربية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وذلك بعد التنسيق بين مختلف الدول العربية الأعضاء في المنظمة لتشكيل كتلة تفاوضية واحدة تشكل قوة ضغط داخل المفاوضات التجارية، مع تدعيم لجان التفاوض بخبرات زراعية أكثر خبرة وممارسة وقدرة على تحديد المواقف وتقييم الآثار.

12. إعادة النظر في المفاوضات التجارية مع الاتحاد الأوروبي بما يخدم مسار التنمية الزراعية في الدول العربية، ومن اجل الحصول على امتيازات ومساعدات أكبر، ذلك أن فرص التبادل التجاري بين الطرفين في مختلف المجالات غني متكافئة.

خلاصة:

تعكس مؤشرات الصادرات الزراعية في الدول العربية ضعفها الشديد، وبالتالي أثرها السلبي على وضعية الميزان التجاري الزراعي الذي زاد تفاقم عجزه من حوالي 18 مليار دولار عام 1995 ليرتفع إلى أكثر من 70,3 مليار دولار عام 2012، وهو ما يعكس بالمقابل الارتفاع الحاد في قيمة الواردات لنفس المدة الزمنية، كما

يعكس مؤشر التغطية ضعف الصادرات الزراعية العربية على الوفاء بالتزامات الدول العربية من الواردات الزراعية، حيث لم يتعدى هذا المؤشر نسبة 22,38% عام 2012.

إن ضعف مؤشر الصادرات الزراعية في الدول العربية يرجع في الأساس إلى الأهمية القليلة التي توليها أغلب الدول العربية للقطاع الزراعي ضمن أولوياتها الإستراتيجية في رسم السياسات الاقتصادية، حيث يلاحظ ضعف الهياكل والأنظمة التسويقية الزراعية، وضعف الإرشاد الزراعي والتسويقي الموجه لخدمة توسيع الأسواق التصديرية، وقلة الشركات التصديرية المتخصصة، وارتفاع تكلفة الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية، وضعف أنظمة المعلومات التسويقية الزراعية والأنظمة الرقابية على الصادرات والواردات، إضافة إلى ما تواجهه معظم الدول العربية من صعوبات وعوائق في الأسواق الخارجية، والمتمثلة في التقييد الكمي أو الموسمي أو المغالاة في شروط ومواصفات الجودة وعناصر السلامة الصحية والبيئية، إضافة إلى إهمال الدول العربية لمفاوضات الزراعة على المستوى متعدد الأطراف، حيث يلاحظ غياب المقترحات التفاوضية المقدمة من هذه الدول.

إن الحد أو التقليل من المشاكل والمعوقات السابقة يعتبر التوجه الصحيح الموصى به من أجل رفع مستوى الصادرات الزراعية للدول العربية كمية وقيمة، وذلك بإعادة هيكلة نمط الإنتاج في القطاع الزراعي بما يتماشى مع مستلزمات العصر الحديث، وذلك عن طريق دعم تكاليف الإنتاج الزراعي ومنح المساعدات للمزارعين وفق دراسات علمية متخصصة رفيعة المستوى وذات نزاهة عالية، وكذا استخدام التكنولوجيا الجديدة المتطورة التي تساعد على زيادة إنتاجية وتوزيع المحاصيل الزراعية، والعمل على تطوير قواعد المنشأ، والاهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في ميادين التسويق والترويج، من أجل التعريف بالمنتج المحلي وإكسابه ثقة المستهلك فيه، وكذلك الارتقاء بجودة المنتج المحلي وتنوعه، حتى يستطيع منافسة مثيله الأجنبي داخليا وخارجيا.

المراجع والإحالات:

1. جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2006، ص 53.
2. نفس المرجع، ص: 14.
3. نفس المرجع، ص 57.
4. موسى معمري، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو، دراسة تطبيقية على الحالة الجزائرية من 1989-2009**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن، 2011، ص: 23.
5. تم الاعتماد للوصول إلى هذه النتائج على استخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، والذي يعتبر من أحد المؤشرات الكمية التقديرية لقياس الصورة التقريبية للآفاق التصديرية للدول، لكونه يعبر عن نصيب الدولة في الصادرات العالمية من سلعة معينة منسوبا إلى نصيبها الإجمالي في جملة الصادرات العالمية، وحسب هذا المؤشر تتمتع الدول بميزة نسبية ظاهرة إذا حصلت على قيمة مؤشر أكثر من واحد صحيح، وتكون عكس ذلك إذا حصلت على قيمة أقل من الواحد أو الوحدة.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار المتوقعة على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية**، الأمم المتحدة، نيويورك 2005، ص 44.
7. نفس المرجع، ص 44.
8. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة حول متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، الخرطوم، ديسمبر، 2002، ص 67.
9. نفس المرجع، ص 69.
10. باكير عامر وآخرون، **تطور التجارة العربية البينية، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي**، الجامعة الأردنية، 20-22 سبتمبر 2004، ص 67.
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة...**، مرجع سبق ذكره، ص 48.
12. عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الثاني ماي 2005، ص 72.
13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة...**، مرجع سبق ذكره، ص 27.
14. جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2004، ص 59.
15. www.aljazeera.net/in-depth/international-com/2001/10/10-22-1.htm.le 25/04/2012.
16. السيد عاطف، **الجات والعالم الثالث (دراسة تقييمية للجات وإستراتيجية المواجهة)**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص 196.
17. صفوت قابل محمد، **الدول النامية والعملة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004/2003، ص 91.
18. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تحديات وفرص النظام التجاري العالمي: الزراعة**، الأمم المتحدة، نيويورك 2003، ص 69.
19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير متابعة الأداء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي**، الخرطوم، ديسمبر 2001، ص 74-75.
20. جامعة الدول العربية وآخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2014، ص 364.